

تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر حالة ولاية سطيف

د. علوني عمار جامعة سطيف

ملخص

تعالج هذه المقالة مشكل التمويل الذي يعد من أهم المشكلات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة في كل دول العالم بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها، كما يعتبر الجهاز المصرفي من أهم القطاعات التي تساهم في تذليل هذه المشكلة، وإن الدول التي استطاعت اليوم أن تنمي وتطور قطاع مؤسساتها الصغيرة اعتمدت بالدرجة الأولى على تحسين طرق التمويل وتسهيل الوصول إليه، مثل إنشاء مؤسسات وبنوك متخصصة في تمويل هذا القطاع،

Résumé

Cet article aborde le problème de financement, qui est l'un des problèmes les plus importants du secteur des petites entreprises dans tous les pays du monde, et que les pays qui ont été en mesure aujourd'hui de développer et d'évoluer leur secteur de la petite entreprise reposait principalement sur l'amélioration des méthodes et un accès plus facile au financement telles que la création des banques spécialisées dans le financement du secteur des pme

مقدمة:

يعد مشكل التمويل من أهم المشكلات التي يعرفها قطاع المؤسسات الصغيرة في كل دول العالم بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها، كما يعتبر الجهاز المصرفي من أهم القطاعات التي تساهم في تذليل هذه المشكلة، ولتفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية فإن الأمر يتطلب إصلاحه لأنه بقي بعيدا عن التحولات التي عرفها المحيط الاقتصادي الجزائري وهذا يعود إلى غياب القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع ، بالإضافة إلى أسلوب إدارته وتسييره، وإن الدول التي استطاعت أن تنمي قطاع المؤسسات الصغيرة اعتمدت بالدرجة الأولى على تحسين طرق التمويل وتسهيل الوصول إليه، مثل إنشاء مؤسسات وبنوك متخصصة في تمويل هذا القطاع، وللاطلاع على أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر نتناول العناصر الآتية:

1- واقع تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر: إن أهمية المؤسسات الصغيرة في التنمية جعلت الجزائر تبحث عن كيفية تمويلها، أو بالأحرى تذليل العقبات التي تحول دون وصول الراغبين في إقامة مشاريع صغيرة إلى مصادر التمويل. ولتنشيط المحيط المالي قامت الجزائر بعدة خطوات منها إصلاح الجهاز المصرفي، ففي أوائل الثمانينات كان القطاع المصرفي الجزائري يتميز بالصغر والتجزئة وبأنه أداة مالية لاستثمارات القطاع العام مع عدم وجود صلة قوية بين مهام تقييم المخاطر وتخصيص الائتمان في هذا القطاع، فالبنوك المملوكة للدولة كانت تجمع مدخرات القطاع العائلي وقطاع المؤسسات وتوجهها نحو تمويل الواردات والمؤسسات العمومية.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر بداية من التسعينات كانت إصلاحات شاملة ، هدفها خلق محيط اقتصادي جديد يتميز بالحرية الاقتصادية والمنافسة وتحرير التجارة وتدعيم القطاع الخاص، وبالتالي كان لزاما إصلاح القطاع المصرفي لكي يتماشى مع المتغيرات التي عرفت القطاعات الأخرى ومع السياسة الاقتصادية ودور الدولة الجديد، فكان قانون القرض والنقد (1990) بمثابة البداية في إصلاح المنظومة المصرفية بتحديد دور البنك المركزي وإنشاء مجلس القرض والنقد⁽¹⁾.

لكن على الرغم من هذه التغيرات الأساسية ظل النظام المصرفي الجزائري مثقلا بالتركة المتوارثة عن عدة عقود من الإدارة الاقتصادية الحكومية، ولم يتمكن من العمل وفقا لقواعد السوق⁽²⁾ إن الإصلاحات التي عرفت الجهاز المصرفي في الجزائر أدت إلى ظهور مناخ مصرفي جديد حيث توسعت بذلك الساحة البنكية ، وصل بموجبها عدد البنوك والمؤسسات المالية إلى 33 مؤسسة، وصلت حصة القطاع البنكي الخاص منها إلى حوالي 6 %⁽³⁾، لكن وعلى الرغم من المشاكل والصعوبات إلا أن الجهاز المصرفي في الجزائر أصبح مساهما ولو بفعالية قليلة في تمويل المؤسسات الصغيرة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (1): القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة (2000-2004).

السنوات	حجم القروض (مليار دج)	% من حجم القروض الكلية
2001-2000	42	40
2002-2001	68	47
2003-2002	117	42
2004-2003	182	38
2004-2000	409	42

المصدر: وزارة المالية ، إحصائيات 2005.

أما حجم التمويل المقدم من طرف البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة في بينه الجدول الآتي:

جدول (2): حجم تمويل البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة (2000-2003).

البنك	حجم التمويل (مليار دج)	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب العمل المستحدثة
CPA	80.5	1577	33384
BNA	22.1	963	15343
BEA	28.5	299	8350
BDL	8.9	460	4730
BADR	149.7	50961	218985
المجموع	289.6	54260	280792

المصدر: محمد زيدان، ر. دريس: الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية 17 / 18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 1.

لقد حظي القطاع الخاص بأهمية خاصة من حيث التمويل⁽⁴⁾، والجدول الموالي يوضح حجم القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي للاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007.

جدول (3): توزيع القروض حسب القطاعات القانونية (2003-2007). الوحدة: مليار دج

القطاع السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	791.4	859.3	882.4	847.0	988.9
القطاع الخاص	588.5	675.4	97.3	1057.0	1216.0
الإدارة المحلية	0.3	0.3	0.1	1.4	0.3
المجموع	1380.2	1535.0	1779.8	1905.4	220.5
التوزيع %					
القطاع العام	57.3	56.0	49.6	44.5	44.8
القطاع الخاص	42.6	44.0	50.4	55.5	55.1
الإدارة المحلية	00	0.1	00	00	00
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر 2007، ص 203

من الجدول نلاحظ أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص ارتفعت من 42 % في 2003 إلى 55.1 % في 2007 أي بمعدل نمو قدره 06 % بحيث تجاوز القطاع العام بداية من سنوات 2005، أما من حيث مدة القرض نجد أن القروض الممنوحة يغلب عليها طابع القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (4): توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد حسب المدة للفترة (2007-2003) (%)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
طبيعة القرض					
قصير الأجل	56	54.0	51.9	48.1	46.5
متوسط الأجل	40.5	40.2	42.0	41.3	37.5
طويل الأجل	3.5	5.8	6.1	10.7	15.9
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: تقرير بنك الجزائر، 2007، مرجع سابق، ص 202.

إن سعر الفائدة له دور أساسي في تشجيع المستثمرين على الاقتراض من الجهاز المصرفي، وبالتالي تشجيع الاستثمار خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة، وعليه قامت الحكومة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 06-315 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 ، تتحمل الحكومة بموجب هذا المرسوم جزء من أسعار الفائدة المطبقة مثل تخفيض سعر الفائدة المطبق على المشاريع قيد الإنشاء مع مراعاة التوزيع الجغرافي، بحيث تستفيد ولايات الجزائر، وهران وعنابة من تخفيض قدره 0.25 % ، أما ولايات الهضاب العليا والجنوب فتستفيد بـ 1.5 % والولايات المتبقية تستفيد من تخفيض قدر بـ 1 % ، تخفيض سعر الفائدة بـ 1.5 % بالنسبة للمؤسسات المندمجة في برنامج التأهيل في ولايات الهضاب العليا والجنوب، أما باقي الولايات الأخرى فتستفيد بتخفيض قدره 1 %

، كما نص المرسوم السالف الذكر في المادة 6 على أن يتم توزيع الاستفادة حسب المناطق أي المنطقة 1 والمنطقة 2 والمنطقة 3 وهذا يخص الولاية والبلديات التابعة لها قصد تشجيع توزيع الاستثمار على كافة الجهات لتدعيم التنمية المحلية.

3-الآليات الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة: إن قلة الموارد المالية المخصصة لقطاع المؤسسات الصغيرة جعل الدولة تستحدث بعضا من آليات التمويل تستجيب لاحتياجات هذه المؤسسات، نذكر أهمها في الآتي: (5)

- **التمويل التأجيري:** بدء العمل بهذه الوسيلة مع بداية سنة 2000 ، حيث تم إنشاء شركة الاعتماد الإيجاري (سلام)، والشركة العربية للتمويل التأجيري "ALC"، ثم تدعم هذا المصدر التمويلي بالأمر رقم 96 / 09 المؤرخ في 10/01/1996 الذي جاء لكي ينظم الاعتماد الإيجاري باعتباره عملية مالية وتجارية، هذا بالإضافة إلى الآليات التي وضعها بنك الجزائر لتنظيم وتأسيس شركات الاعتماد الإيجاري.

- **رأس المال المخاطر:** في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تبنت الجزائر هذا النوع من التمويل وذلك عن طريق إنشاء شركة "Sofinance" في أبريل 2000 بالشراكة مع مؤسسات مالية أجنبية برأس مال قدره 05 مليار دج⁽⁶⁾، حددت مهامها في المساهمة في إنشاء مؤسسات جديدة وتطوير أساليب تمويل الاستثمارات سواء عن طريق القروض المباشرة أو القروض الإيجارية.

- **تفعيل دور السوق المالية:** هذا السوق لم يقدم الكثير بسبب العديد من المشكلات التي تعترضه على الرغم من أهميته في تمويل الاستثمارات.

- **ضمان القروض:** من بين الأسباب الرئيسية لضعف الموارد المالية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة هو مطالبة البنوك من المستثمرين تقديم ضمانات، هذه الأخيرة غير متوفرة لدى غالبية طالبي القرض، كونهم بالدرجة الأولى بطالين أو تم الاستغناء عنهم سواء بسبب حل مؤسساتهم أو بسبب خوصصتها أو في إطار تقليص العمالة في المؤسسات العمومية، هذا الإشكال تطلب تدخل الحكومة بإنشاء

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 273/02 المؤرخ في نوفمبر 2002 وذلك تطبيقا للقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة، حدد المرسوم السالف الذكر مهام هذا الصندوق في الآتي:⁽⁷⁾ التدخل لمنح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة في حالة الإنشاء، التوسيع أو التجديد، والجدول المالي يوضح نشاط صندوق ضمان القروض للسنوات (2004-2008).

جدول (5): نشاط صندوق ضمان القروض للسنوات (2004-2008).

نوعية الضمان	صندوق ضمان القروض	صندوق ضمان القروض	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	177	112	289
الكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	17.534.367.303	17.433.638.246	34.968.005.549
قيمة القروض المطلوبة (دج)	10.0118.548.376	10.756.214.272	20.774.762.648
قيمة الضمانات الممنوحة (دج)	3.327.216.939	4.373.520.979	7.700.737.919

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة، 2008، ص 34.

من الجدول نستنتج أن صندوق ضمان القروض منح في السنوات الثلاث الأخيرة حوالي 25 ضمان سنويا في المتوسط، أي ما يعادل 48 % من الكلفة الإجمالية للمشاريع، أما توزيع الضمانات حسب قطاعات النشاط نجد الصناعة في المرتبة الأولى بـ 74 % والبناء والأشغال العمومية بـ 12 % بينما قطاعات النقل، السياحة والخدمات فلم تستفد سوى بـ 3 %، 1 %، و 9 % على التوالي إلى غاية 2008/6/30.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للضمانات نجد منطقة الوسط في المرتبة الأولى بحوالي 138 مشروع فيما وصل عدد المشاريع التي استفادت من الضمانات في الشرق والغرب والجنوب حوالي 88، 52 و 11 مشروعا على التوالي، كما تم تدعيم نظام الإقراض للمؤسسات الصغيرة بصندوق ضمان القروض الاستثمارية الذي أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2004/4/19، تتمثل مهامه في تسديد القروض ذات الطابع الاستثماري التي يتم اكتتابها بين البنوك والمؤسسات الصغيرة، على أن لا تتعدى قيمة القرض المطلوب 50 مليون دج⁽⁸⁾، أما موارد الصندوق فهي مشتركة بين البنوك العمومية والخزينة العمومية في حدود 40 % و 60 % هذا إلى غاية 2008/06 /30، لكن صندوق ضمان القروض الاستثمارية لم يتكفل بضمان سوى 91 مشروعا على المستوى الوطني، وهذا يعتبر قليلا مقارنة بعدد طالبي إقامة المشاريع الاستثمارية.

2- مساهمة الهيئات الداعمة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة:

أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: وصل عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية السداسي الأول من سنة 2008 حوالي 90219 مشروع مقابل 39642 مشروع في سنة 2001، أي بمعدل نمو قدره 127 % بمتوسط 6322 مشروع سنويا (2008-2001)، أما حجم الاستثمارات فقد بلغ منذ نشأة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2008 حوالي 188.363 مليون دج، أي بمعدل نمو قدره 189 % مقارنة بسنة 2001، والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

كما أن حجم الاستثمار في المشاريع الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ارتفع بمعدلات معتبرة، وهذا راجع إلى النفقات الاستثمارية في القاعدة الهيكلية، السكن، الري والخدمات العمومية التي ساعدت على توفير بعض متطلبات وشروط الاستثمار. على الرغم من ذلك إلى أن المؤسسات الصغيرة المنشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقيت تتمركز في ولايات الشمال وخاصة الولايات الساحلية

مقارنة بولايات الهضاب العليا والجنوب، إن المعطيات الإحصائية المتوفرة حول توزيع المؤسسات الصغيرة على مختلف جهات الوطن في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تشير إلى أن 39.5 % من عدد المشاريع الممولة الكلية استفادت منها ولايات الشمال الساحلية بحوالي 35722 مؤسسة إلى غاية 30 جوان 2008، أما ولايات الجنوب وولايات الهضاب العليا فلم تستفد سوى ب 07.7 % و 52.8% من مجموع المشاريع على التوالي إلى غاية 30 جوان 2008⁽⁹⁾.

ب- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: إن سياسات الإصلاح الاقتصادية والتعديل الهيكلي أدت إلى تسريح أكثر من 30 % من العمالة بسبب حل المؤسسات أو خوصصتها، بالإضافة إلى التراجع الذي عرفته القطاعات الاقتصادية من حيث معدل النمو خارج المحروقات، تطلب هذا إنشاء هيئة مختصة في إدماج البطالين ما فوق 35 سنة عن طريق إدماجهم في الأعمال الحرة، والجدول المالي يوضح ذلك

جدول (6): مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في إنشاء المؤسسات الصغيرة مقارنة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب (1999-2007)		الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2005-2007)		المجموع	
عدد المؤسسات	العمالة	عدد المؤسسات	العمالة	عدد المؤسسات	العمالة
79101	219187	7569	20757	86670	329944

المصدر: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ على

الموقع. www.ansaj.org.dz/statistiques

لقد ساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بحوالي 7569 مؤسسة صغيرة وهذا يعتبر قليلا مقارنة بعدد المحالين على البطالة الذي وصل إلى أكثر من نصف مليون عامل، حيث تصدر قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والنقل النشاطات الأكثر طلبا من طرف البطالين مقارنة بالنشاطات الأخرى، بحيث بلغت حصة الزراعة والصيد البحري 29.22 %، الخدمات 28.01 %، النقل 22.33 % من مجموع المؤسسات الصغيرة المنجزة حتى نهاية 2006⁽¹⁰⁾.

ج- القرض المصغر: إن التقييم الذي قامت به الوكالة الوطنية للاندماج الاجتماعي في 2004⁽¹¹⁾ بين أن المستفيدين أكثر من القرض المصغر هم سكان الريف لان الفقر مسهم أكثر من سكان المدن ، كما أشار التقرير إلى العديد من المشكلات التي تعترض المشاريع المصغرة ومنها، التمويل والمتابعة، فالكثير من المشاريع تتوقف في السنة الأولى من انطلاقها لغياب مرافقة حقيقية لتدعيمها وتنميتها، والجدول الموالي يوضح عدد القروض المصغرة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب النشاط في 2006.

جدول (7): القروض المصغرة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب النشاط في (2006).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة (دج)	%
الزراعة	7384	197.719.725	28.90
الصناعة	12192	328.754.057	47.72
الأشغال العمومية	763	22.317.220	2.98
الخدمات	1752	52.443.64242	6.86
الصناعة التقليدية	3459	92.992.972	13.54
المجموع	2550	694.227.617	100

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة، 2006، مرجع سابق، ص 27.

3- تمويل الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هيئة مستحدثة بموجب قوانين الاستثمار، الهدف منها تنمية المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى تقديم كل التسهيلات للمستثمرين سواء من حيث الوثائق، المعلومات والتوجيه، ولقد وصل عدد المشاريع الاستثمارية المعلن عنها حوالي 48231 مشروع في الفترة الممتدة من 1993/11/13 إلى 2001/12/31 لدى وكالة تنمية وتدعيم الاستثمار ADSI بحجم استثمارات قدر بحوالي 3623 مليار دج، على أن توفر هذه المشاريع عند انجازها حوالي مليون و700 ألف منصب عمل، أما مشاريع الشراكة بين رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي فقدت بـ 440 مشروع كلفتها 283 مليار دج⁽¹²⁾، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الاستثمارات المعلن عنها في إطار وكالة تنمية وتدعيم الاستثمار للفترة (2005-2008).

جدول (8): تطور حجم الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2005-2008).

النمو % 2008/2006	جوان 2008		2007		2006		2005		ملاحظات
	القيمة مليون دج	المشاريع	القيمة مليون دج	المشاريع	القيمة مليون دج	المشاريع	القيمة مليون دج	المشاريع	
4.39	135.482	5221	154.333	8293	103.318	5001	1056	4	
95.20	159.977	1425	192.203	1537	95.057	730	3364	12	مالية

..... د. علوي عمار

اعاة	-	32617	745	366.882	866	398.483	729	62890	- 2.14
سات	10	1071	186	69789	710	154.327	484	744.060	160.21
عة	04	938	180	19.012	117	8577	82	5341	- 54.44
حة	-	-	53	36.419	89	21749	43	3536	- 18.86
ة	-	-	80	17180	85	8150	40	26545	- 50.00
وع	84	112917	6975	707.730	11697	937.822	8024	1.137.836	15.03

المصدر: جدول من ترتيب الباحث، إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2008-2005.

من الجدول نستنتج أن القطاع الأكثر استقطابا للاستثمار كان قطاع الخدمات يليه قطاع الأشغال العمومية، وهذا راجع إلى التحسن الذي عرفته بعض المؤشرات الاقتصادية، كما يرجع أيضا إلى التحسن في مناخ الأعمال، أما توزيعا لاستثمارات حسب طبيعة المؤسسة فهو كالآتي:

من الجدول نلاحظ أن غالبية المشاريع هي مشاريع صغيرة، أما المشاريع الكبرى فهي لا تتعدى 0.40% من عدد المشاريع الإجمالي، وهذا يبين أن التوجه أصبح أكثر تجاه قطاع المؤسسات الصغيرة.

4- دور هيئات الدعم في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة بولاية سطيف.

مثلها مثل بقية الولايات، استفادت ولاية سطيف بفروع لهياكل دعم المؤسسات الصغيرة ومنها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولمعرفة دور هذه الهياكل في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة في ولاية سطيف نتناول المحاور الآتية:

أ- تمويل المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: للاطلاع على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تنمية المؤسسة الصغيرة بولاية سطيف نتناول بالتحليل المعطيات الإحصائية حيث وصل عدد الملفات المقدمة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف والمؤهلة⁽¹³⁾ لأن تكون مشاريع صغيرة في الفترة (2004-2008) إلى حوالي 6837 ملف، هذه الملفات موزعة على النشاطات الرئيسية كالآتي:

جدول (9): توزيع الملفات المؤهلة حسب قطاعات النشاط الرئيسية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف للفترة (2004-2008).

المجموع	2008	2007	2006	2005	2004	قطاعات
2066	111	246	249	524	136	الزراعة والصيد البحري
972	256	249	123	125	159	تجارة
107	23	38	18	20	8	بناء والأشغال العمومية
667	91	165	119	174	194	صناعة
95	32	41	14	5	3	سياحة
95	23	32	17	16	7	تعليم
2457	716	898	304	344	195	خدمات
367	15	13	8	184	147	الصناعات
2	1	-	0	0	1	المسافرين
6828	1268	1686	852	1452	1570	المجموع

المصدر: جدول من ترتيب الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مديرية ولاية سطيف.

من الجدول نلاحظ أن الخدمات تحتل الصدارة بحوالي 36% من حيث الملفات المودعة، يليها قطاع الصيد البحري بنسبة 21,30%، أما الصناعة فحصدتها من المؤسسة المصغرة لا تتعدى 9,75% وهذا راجع إلى صعوبة الحصول على أماكن قيام المشاريع وصعوبة الحصول على الآلات والمعدات، بالإضافة إلى الصعوبات التي يلاقيها هذا القطاع من حيث التمويل، لقد وصل عدد المشاريع الممولة سواءً في إطار التمويل الثنائي أو التمويل الثلاثي من 2004 إلى 2008 إلى حوالي 1173 مشروع، والجدول الموالي يبين توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات.

جدول (10): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف (2004-2008).

المجموع	2008	2007	2006	2005	2004	القطاعات
234	45	68	60	40	21	الفلاحة والصيد البحري
94	36	16	18	19	5	الحرف
43	23	10	4	3	3	البناء والأشغال العمومية
5	1	1	-	2	1	الري
241	66	58	58	41	18	الصناعة
21	12	2	7	-	-	الصيانة
51	24	7	16	2	2	المهن الحرة
425	172	83	78	65	27	الخدمات
51	7	5	16	11	15	نقل البضائع
8	6	1	1	-	-	نقل المسافرين
1173	392	251	255	183	92	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سطيف.

من الجدول نستنتج أن نسبة المشاريع الممولة مقارنة بالمشاريع المؤهلة بلغ حوالي 17% في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008، أما نسبة المشاريع التي تم رفض تمويلها بلغت حوالي 83% وهذا راجع إلى الشروط التي تفرضها البنوك على أصحاب المشاريع الصغيرة وخاصة الضمانات،

جدول (11): المشاريع الممولة والمشاريع المؤهلة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بولاية سطيف للفترة (2004- 2008).

السنة	المشاريع المؤهلة	المشاريع الممولة	%
2004	1573	92	5,84
2005	1455	183	12,57
2006	855	255	21,82
2007	1686	251	14,88
2008	1268	392	30,91
المجموع	6837	1173	17.15

المصدر: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، ولاية سطيف، حساب النسب من طرف الباحث.

يتبين من الجدول أن عدد المشاريع الممولة مقارنة بالمشاريع المؤهلة ارتفع إلى حوالي 31% سنة 2008، وهذا راجع إلى التسهيلات التمويلية التي أقرتها الحكومة لصالح مشاريع الشباب بهدف خلق حوالي مليون منصب عمل إلى غاية 2015 ، وبالتالي أرتفع حجم الاستثمارات للفترة (2008-2004) إلى حوالي 3 مليارات دج موزعة على مختلف النشاطات وفقا للجدول الآتي:

جدول (12): توزيع الاستثمارات حسب قطاعات النشاط في إطار الوكالة الوطنية لدعم

تشغيل الشباب

ولاية سطيف لسنوات (2007 و 2008).

طاعات	2007		2008	
	قرض بدون فائدة(دج)	مبلغ الاستثمار(دج)	قرض بدون فائدة(دج)	مبلغ الاستثمار(دج)
فلاحة وصيد بحري	38 385 437,00	182 000 443,00	28 562 391,00	138 808 204,25
حرف	5 725 827,00	24 773 834,00	11 003 017,00	46 381 154,00
بناء و الأشغال العمومية	5 661 247,00	26 235 051,69	22 916 292,00	113 481 889,00
ري	1 902 903,00	9 514 513,00	1 611 770,00	8 058 849,00
صناعة	37 501 681,00	176 841 273,00	41 918 638,31	189 912 420,88
صيانة	-	-	2 220 097,00	9 338 326,00
هن الحرية	2 151 985,00	9 181 832,00	5 518 471,00	23 671 842,00
خدمات	35 247 437,50	158 835 994,00	56 123 766,00	251 064 521,00
البضائع	3 832 601,00	18 729 903,00	12 090 405,00	60 452 023,00
المسافرين	746 770,00	1 652 893,00	3 970 361,00	11 651 215,88
مجموع	131 827 859,50	610 875 645,69	185 935 208,31	852 820 445,00

المصدر: تم تجميع معطيات الجدول من طرف الباحث من خلال إحصائيات الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سطيف، لسنوات: 2007 و 2008 .

من الجدول نلاحظ أن حجم القروض بدون فوائد ارتفع بمعدل 413%، أما حجم الاستثمارات الكلية فقد انتقل من 165 مليون دج سنة 2004 إلى 852 مليون دج سنة 2008 ، أي بمعدل نمو قدره 416% خلال الفترة السالفة الذكر وهذا يعبر عن إرادة الدولة في تدعيم الاستثمارات المرتبطة بالمشاريع الصغيرة وجعلها رهانها الأساسي في التنمية المحلية.

أما توزيع المشاريع الممولة حسب الصيغ التمويلية المختلفة المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهو كالآتي:

جدول (13): توزيع الملفات الممولة حسب الصيغ التمويلية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف للفترة (2004-2008).

الصيغ التمويلية	عدد المشاريع الممولة	%
تمويل ثنائي	90	07,67
تمويل ثلاثي	1083	92,33
المجموع	1173	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سطيف إحصائيات 2008.

من الجدول نلاحظ أن حاملي المشاريع الصغيرة يفضلون التمويل الثلاثي نظرا لضعف قدرتهم التمويلية التي تفرض عليهم نسبة أكبر في حالة التمويل الثنائي، لقد ساهمت أربعة بنوك في تمويل المؤسسة المصغرة بولاية سطيف، يتصدرها القرض الشعبي الوطني بـ 54,89%، يليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 11,16%، والجدول الموالي يوضح مساهمة البنوك العمومية في تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف.

جدول (14): تمويل البنوك العمومية للمشاريع الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سطيف إلى غاية (2008/12/31).

البنك	%
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	11,16
بنك التنمية المحلية	9,79
البنك الخارجي الجزائري	3,98
القرض الشعبي الجزائري	54,89
المجموع	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سطيف.

إن توزيع المشاريع المصغرة الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على بلديات ولاية سطيف للفترة (2004-2008) يبين مدى تمركز هذه المشاريع في البلديات الكبرى مثل سطيف والعلمة، حيث بلغت نسبة المشاريع الممولة بهذين البلديتين 42,2% من مجموع المشاريع الكلية، أي ما يعادل 495 مشروع من أصل 1173 والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول (15): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على بعض البلديات بولاية سطيف إلى غاية 2008/12/31.

البلديات	المشاريع الممولة	%	البلديات	المشاريع الممولة	%
1. عين عباس	8	0,68	1. ذراع قبيلة	7	0,60
2. عين أرنا	35	2,98	2. العلما	107	9,12
3. عين أزال	46	3,92	3. الولجة	4	0,34
4. عين الكبيرة	33	2,81	4. الأوريسيا	13	1,11
5. بوطالب	3	0,26	5. الطاية	14	1,19
6. الدمامشة	2	0,17	6. التلة	2	0,17

تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر حالة ولاية سطيف.....

0,34	4	7. تيزي نيشار	0,43	5	7. جميلة
100	1173	مجموع المشاريع ب(58 بلدية)			

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولاية سطيف، النسب تم حسابها من طرف الباحث.

من الجدول نستنتج أن البلديات التي تعاني من البطالة والفقر وعددها 56 بلدية لم تستفد سوى بحوالي 57.8 % من مجموع المشاريع الممولة وخاصة بلديات شمال الولاية.

البلديات	ملفات مقدمة	ملفات مؤهلة	ملفات ممولة	البلديات	ملفات مقدمة	ملفات مؤهلة	ملفات ممولة
1. عين عباسة	170	143	20	1. نراع قبيلة	102	90	14
2. عين أرانات	373	335	67	2. العلما	916	810	157
3. عين أزال	293	259	61	3. الولجة	120	108	6
4. عين الكبيرة	256	228	49	4. الأوريسيا	202	176	31
5. عين لحجر	286	243	34	5. قلل	189	170	18
6. عين لقراج	92	81	24	6. القلثة الزرقاء	94	85	12
7. عموشة	166	150	34	7. حربيل	22	20	3
8. بابور	57	53	9	8. قصر الأبطال	192	178	17
9. بازر صخرة	252	223	3	9. معاوية	20	17	1

منبر تطوير أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة..... LEMAC

18	110	124	10. موكلان	31	248	281	10. بيضاء برج
21	147	160	11. مزلق	5	65	78	11. البلاعة
18	145	168	12. صالح باي	32	364	419	12. بئر العرش
7	23	25	13. سرج الغول	8	144	154	13. بئر حدادة
652	2803	3116	14. سطيف	26	195	214	14. بوعنداس
1915	10783	12117	مجموع بلديات الولاية				

إن المقارنة بين المشاريع المودعة والمشاريع المؤهلة والممولة على مستوى البلديات تبين أن نسبة المشاريع المرفوضة من طرف البنوك بلغت 10202 ملف، أي ما يعادل 84% من الملفات المقدمة للوكالة، وهذه تعتبر نسبة كبيرة جدا تدل على المشكلات التي مازالت تعترض إنشاء المؤسسة المصغرة في الجزائر، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (16): الملفات المؤهلة والممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في بعض بلديات ولاية سطيف منذ نشأة الوكالة إلى غاية (2008/12/31).

المصدر: جدول مرتب من طرف الباحث اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سطيف، 2008

من الجدول نستخلص أن عدد الملفات الممولة في بعض البلديات مقارنة بالملفات المودعة لا يتجاوز 7% كما أن هناك بلديات لم تستفد من أي مشروع ممول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مثل بلدية أيت تيزي على الرغم أن 12 ملف تم إيداعهم من طرف شباب هذه البلدية.

ب- تمويل المؤسسة الصغيرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: يمول الصندوق الوطني للتأمين على البطالة المشاريع الصغيرة في حدود 30% من قيمة

المشروع والباقي يمول عن طريق القروض البنكية مع الأخذ في الاعتبار المناطق الخاصة التي تستفيد من امتيازات خاصة مثل الهضاب العليا والجنوب، ففي ولاية سطيف تم منح هذه الصفة للبلديات الآتية: عين عباس، عير لحجر، عين لقراج، عين السبت، آيت نوال مزادة، آيتنيزي، بني ورتلان، بوسلام، بوطالب، ذراع قبيلة، قنرات، الحامة، حمام السخنة، حربيل، معاوية، الواد البارد، أولاد صابر، أولاد سي أحمد، أولاد تبان، تاشودة، تالة إفاسن، الطاية وتيزي نيشار، 90% من هذه البلديات هي بلديات جبلية تقع في شمال ولاية سطيف، بالإضافة إلى أنها البلديات التي تعاني أكثر من البطالة والفقر، تساهم هذه الوكالة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، على أن لا تتعدى تكلفة المشروع خمسة ملايين دج، والجدول الموالي يوضح المشاريع المودعة، المقبولة والممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

جدول (17): المشاريع المودعة، المقبولة والممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في ولاية سطيف، حسب قطاعات النشاط، (2004-2009).

لقطاعات	الملفات المودعة	%	الملفات المقبولة	الملفات الممولة	% الممولة إلى المودعة
للفلاحة والصيد البحري	409	22,39	261	27	6,6
البناء والأشغال العمومية	177	9,69	118	39	22,03
كيمياة وبلاستيك	15	0,82	12	5	33,3
الري	6	0,32	5	4	6,6

..... د. علونبي عمار

لمحروقات والطاقة	4	0,21	3	1	25
لصناعة	258	14,12	179	68	26,35
مواد البناء	24	-1,31	15	5	20,83
لخدمات	515	28,20	279	76	14,75
لنقل	417	22,83	283	46	11,03
لمجموع	1825	%100	1155	271	%14,84

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، المديرية الجهوية، ولاية سطيف، حساب النسب من طرف الباحث.

لقد استقبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حوالي 1826 ملفا يخص مشاريع صغيرة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 أي ما يقارب من 304 ملف سنويا، أما النشاطات الأكثر طلبا من طرف المستثمرين هما الفلاحة بـ 22,39%، الصناعة بـ 14,12%، الخدمات بـ 28,02% والنقل بـ 22,83%، أما النشاطات الأخرى الطلب عليها لا يتجاوز الطلب عليها 5 مشاريع في المتوسط، نسبة المشاريع التي وجدت طريقها للتمويل لا تتعدى 14,84% أي أن البنوك قبلت تمويل 271 مشروع من أصل 1826 ملف مودع لدى الوكالة، كما أن عدد المشاريع التي رفضت سواء من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو البنوك وصل خلال الفترة 2004-2009 إلى 1555 ملف وعليه يبقى مشكل التمويل العائق الأساسي أمام المشاريع الصغيرة المنشأة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والجدول الموالي يوضح المشاريع الممولة بصفة نهائية من طرف البنوك.

جدول (18): المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بولاية سطيف حسب الجهة الممولة والجنس للفترة: (2004-2009).

تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر حالة ولاية سطيف.....

بنك	المشاريع الممولة	%	رجال	نساء	المساهمة الفردية دج	قروض بدون فوائد دج	قروض بنكية دج
البنك التنموية	43	15,86	41	1	9 601 592,38	22 155 804,82	73 901 099,84
بنك الرجاء الزائري	10	3,69	18	1	5 457 617,82	11 650 840,35	39 837 833,88
بنك الوطني الزائري	62	22,87	50	33	10 726 620,15	27 805 773,58	88 035 037,00
البنك التنموية حلية	54	19,92	48	6	14 279 019,03	29 136 619,57	83 235 920,00
بنك الشعب الزائري	102	37,63	88	13	34 443 737,44	60 140 603,57	192 775 676,00
مجموع	271	100	245	35	74 508 586,82	150 889 641,41	487 785 566,63

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، المديرية الجهوية، سطيف، حساب النسب من طرف الباحث.

من الجدول يتبين أن البنوك العمومية هي المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع الصغيرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما أن غالبية المشاريع تمول من طرف القرض الشعبي الجزائري بنسبة 37,63% يليه البنك الوطني الجزائري بنسبة 22,87% ثم بنك التنمية المحلية بنسبة 19,92%، ويبقى العنصر النسوي ضعيفا من حيث الطلب على المشاريع الصغيرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،

مختبر تطوير أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة..... LEMAC

بحيث نسبة النساء اللواتي تحصلن على قروض بنكية لا تتعدى 14,28% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد البطالات منهن، كما بلغ حجم الاستثمارات الفعلية في الفترة 2004-2009 حوالي 713 مليون دج، أي ما يعادل مليوني دج لكل مشروع.

إن توزيع المشاريع صوم الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في ولاية سطيف تبين مدى تمركز هذه المشاريع في ثلاث مناطق هي سطيف، العلمة وبوقاعة بنسبة 22,5%، أي أن ثلاثة بلديات استفادت من حوالي 60 مشروعا، في حين توزعت باقي المشاريع على 57 بلدية، مما جعل البلديات الفقيرة لم تستفد من أية مشاريع تسمح بالمساهمة في معالجة مشكلتيهما الأساسيتين ألا وهما الفقر والبطالة، والجدول الموالي يبين ذلك.

من الجدول نستنتج أن 03 بلديات فقط من أصل 60 بلدية استحوذت على ما يقارب 63 مشروعا، أي ما نسبته 22,50% من عدد المشاريع الممولة، وهذا يبين مدى تمركز هذه المشاريع في المراكز الحضرية الكبرى، كما هو موضح أدناه في الجدول الموالي.

جدول (19): توزيع المشاريع الممولة على البلديات في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بولاية سطيف 2004-2009

البلديات التي لم تستفيد من أي مشروع	البلديات التي استفادت بأقل من 10 مشاريع	البلديات التي استفادت بأكثر من 10 مشاريع
17 بلدية أغلبها بلديات تتميز بالفقر والبطالة	40 بلدية وهي بلديات تتميز بارتفاع معدلات البطالة	03 بلديات وتتمثل في المدن الكبرى والمتوسطة

المصدر: جدول مصمم من طرف الباحث اعتمادا على إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

إن هذا التوزيع يبين مدى ضعف الجماعات المحلية من حيث استقطاب المشاريع الصغيرة لأجل استغلال الموارد المحلية وتوفير مناصب العمل، وبالتالي تقليص البطال والفقير والرفع من مستوى معيشة السكان.

الخلاصة:

على الرغم من المجهودات التي بذلت من أجل تنمية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر حيث ساهم في السنوات الأخيرة بقدر من فرص العمالة كما ساهم في القيمة المضافة المحققة للاقتصاد الوطني، إلا أن العديد من العراقيل مازالت تعترض نمو وتطور هذا القطاع ومنها مشكلة التمويل والتي تعتبر من أهم المشكلات التي تعيق نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر، فحوالي 60% من الملفات المودعة لدى الهيئات المختلفة الداعمة للمؤسسة المصغرة لا تجد طريقها للتمويل وذلك بسبب:

-الضمانات المطلوبة من طرف البنوك مقابل القرض والتي لا يستطيع غالبية الشباب البطال توفيرها.

-غياب الدراسة الجادة من طرف البنوك للملفات المقدمة لها قصد الحصول على التمويل جعل الكثير من هذه الملفات ترفض لأسباب تكون في أغلب الأحيان غير مبررة.

-طول مدة دراسة الملف المحول إلى البنوك والتي تتجاوز أحيانا الأربعة أشهر.

-الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة لا ترافق أصحاب المشاريع وتدعمهم في الحصول على التمويل.

-كثرة الوثائق المطلوبة من طرف البنوك والتي تصل إلى حوالي 15 مستندا للحصول على قرض لا يتعدى 300.000 دج.

-الهيئة المكلفة بضمان القروض غير فعالة وهذا ما يعكسه عدد الملفات التي تعالجها سنويا.

- ضعف مساهمة البنوك الخاصة في تمويل المؤسسات الصغيرة.

- غياب بنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة مثل ما هو جار في العديد من الدول.

- غياب القوانين والتشريعات التي تسمح للقطاع الخاص بالمساهمة في تمويل المشروعات صوم عن طريق إنشاء هيئات متخصصة لهذا الغرض.

- انعدام المرونة في منح القروض لعدم توفر البنوك على الكثير من المعلومات حول بعض النشاطات وطبيعتها.

- ضعف نسبة إنشاء المؤسسات في الجزائر لا يتعدى 70 مؤسسة لكل 100000 ساكن، والتي نجدها تصلفي دول نامية 350 مؤسسة لكل 100000 ساكن، ويعود ذلك إلى غياب المرونة في التعامل مع المشاريع الصغيرة المقدمة للبنوك.

- 60 % من مشاريع الشباب ترفض من طرف البنوك خاصة المشاريع المراد إنجازها في البلديات النائية.

- 80% من المشاريع الممولة من طرف البنوك تتواجد بالمدن الكبرى باعتبار أن المشاريع التي ستقام في البلديات الأخرى بالنسبة للبنوك غير مضمونة المردودية وتحمل مخاطر عالية.

- الملفات المقدمة من طرف الشباب الراغب في إقامة نشاط خاص لا تأخذ في الاعتبار الكثير من معطيات المحيط مثل التسويق ووفرة المواد الأولية واليد العاملة وغيرهما من المعطيات، وبالتالي تفشل هذه المشروعات في الحصول على التمويل.

وعليه يتطلب طرح مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة بشكل جدي على أساس أنه حاليا يعتبر العائق الرئيسي أمام نمو هذا القطاع كما يجب البحث عن البدائل المختلفة للتمويل مع إنشاء هيئة متخصصة تتكفل بتوفير الموارد المالية والمطلوبة له مثل البنوك المحلية المتخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة، وتشجيع الشباب على الاندماج في الأعمال الحرة لإثبات قدراتهم وإمكانياتهم، كما يتطلب توفير المناخ المناسب للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة مع تشجيع المستثمرين بمنحهم امتيازات إضافية ومساعدتهم في الحصول على التمويل والعقار ومرافقتهم خاصة في مرحلة الانطلاق.

الهوامش:

(1) قانون القرض والنقد رم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتضمن إصلاح وتنظيم الجهاز المصرفي في الجزائر.

(2) تقرير البنك الدولي، تحقيق الاستقرار والتحول لاقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ص 58-60.

(3) دليل الاستثمار في الجزائر 2006، مرجع سابق، ص 46.

(4) القطاع الخاص يشكل 90% من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

(5) د. م. زيدان، أ. ر. ر. دريس: مرجع سابق، ص 511 مجمع الأعمال.

(6) د. م. زيدان، أ. ر. ر. دريس، مرجع سابق، ص 511 من مجمع أعمال الملتقى..

(7) FGAR: séminaire sur le Financement de la PME, Op. cit, P 20.

(8) Financement de la PME, FGAR, op.cit, P 30.

(9) تم الاعتماد على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشرة الإعلامية جوان 2008.

(10) إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مرجع سابق.

(11) Yves fournier: ALGERIE, passer du microcrédit a la micofinance pérenne, IRAM MONTPELLIER France, JUIN 2003, P 18.

(12) Actes des Assises nationales de la PME, Op. Cit, P 415.

(13) هي الملفات التي تقبل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد دراستها، تقدم فيما بعد هذه الملفات للبنوك من أجل طلب تمويلها.

المراجع:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكالة سيطف.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المديرية الجهوية، سطيف.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مديرية ولاية سطيف.
- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ على الموقع www.ansej.org.dz/statistiques
- تقارير بنك الجزائر.
- وزارة المالية تقارير حول قانون المالية والميزانية العامة.
- دراسة حول تمويل المؤسسة الصغيرة مديرية المؤسسات ص وم لولاية سطيف جوان 2005
- د. محمد زيدان، ر. دريس: الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية 17 / 18 أفريل 2006، جامعة الشلف،
- دليل الاستثمار في الجزائر للسنوات 2007 و 2008 إصدارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- Yves fournier: ALGERIE, passer du microcrédit a la micofinance pérenne, IRAM MONTPELLIER France, JUIN 2003
- Actes des Assises nationales de la PME ministère de la pme Alger 2004